Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأمّا المخصوصات : فإذا اتّحد الموضوع والمحمول ، والموضوع ووحدة الإضافة ، والقوّة والفعل ، والجزء والكلّ ، والشرط ، والمكان ؛ ووحدة الزّمان خارجة – عند أكثر المنطقيين – عن وحدة المحمول والموضوع . وقد جعلها بعضهم داخلة في وحدة المحمول .

وإنّما اشترطت وحدة الزّمان مع وحدة المحمول والموضوع ، لأنّا نعلم بالبديهة أنّ الشّيء – إذا كان موصوفًا بشيء في زمان معيّن – استحال أن لا يكون موصوفًا بذلك الشّيء بعينه في ذلك الزّمان بعينه ؛ وإلاّ لاجتمع السّلب والإيجاب معًا ؛ وهذا محال .

قال المصنّف : «وأمّا في القضايا المحصورة ، فلا بدّ مع هذه الشّروط الثّلاثة شرط رابع ، وهو الاختلاف بالكميّة . وذلك[1] بأن تكون إحداهما كلّية ، والأخرى جزئية . فإنّهما لو كانتا كلّيتين لكانتا كاذبتين في مادّة الإمكان ؛ وإن كانتا جزئيتين كانتا صادقتين في ماده الإمكان»[2] .

[23ظ] قال المفسّر : متى كانت القضيّتان محصورتين ، اشترط في تناقضهما مع الشّروط الثّلاثة المذكورة أوّلاً – وهي اتّحاد المحمول والموضوع والزّمان – شرط رابع ؛ وهو الإختلاف بالكم ، أي بالكلّية والجزئية . وإن اتّفقنا في الكمّية جاز اجتماعها في الصّدق والكذب .

القضيّتان المتضادّتان

أمّا اجتماعهما في الكذب ، فنحو الكلّيتين في مادّة الإمكان ؛ وتسمّيان : متضادّتين مثل قولنا : «كلّ انسان كاتب ، ولا شيء من الإنسان بكاتب» .

وسمّيتا كذلك لأنّ الضّدّين لا يجتمعان معًا في الوجود . وقد يرتفعان معًا كالسّواد ، والبياض .

---

1 ساقطة من (أ) و(ل) .

2 انظر : (أ) : 2ظ ، (ل) : 4ظ .